تعريف مُشكل الحديث ومختلف الحديث

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في تعريف مُشكل الحديث ومختلف الحديث.

الكلمات الافتتاحية: تعريف، مشكل الحديث، مختلف الحديث.

I. *المقدمة*

معرفة تعريف مُشكل الحديث ومختلف الحديث.

II. موضوع المقالة

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا تمهيد موجز نقدم به لتعريف هذا العلم الشريف "مشكل الحديث" وبيان الفرق بينه وبين مختلف الحديث، وذكر العلاقة بينه وبين الحديث الموضوع، مع تعريف كل من هذه المتعلقات.

تعريف مشكل الحديث:

لغةً: المشكل: اسم فاعل من أشكل، فاسم الفاعل من الثلاثي يأتي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر . يقال في اللغة: أشكل الأمر، أي : التبس واختلط. وأمور أشكال، أي : ملتبسة، وبينهم أشكلة، أي : لبس. وأصله من المماثلة، قال ابن فارس : "الشين والكاف واللام، معظم بابه المماثلة، تقول : هذا شكل هذا، أي : مثله". وقال ابن دريد : " ويسمى الدم أشكل، للحمرة والبياض المختلطين منه "، وهذا صحيح، وهو من الباب الذي ذكرناه في إشكال الأمر، وهو التباسه. وجاء في (لسان العرب): "أشكل الأمر: التبس. وأمور أشكال: ملتبسة". وجاء في (المعجم الوسيط): " استشكل الأمر : التبس، واستشكل عليه : أورد عليه إشكالًا . الإشكال: الأمر يوجب التباسًا في الفهم".

تعريفه اصطلاحًا: قال الجرجاني: "ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب ". وقال المناوي : " شرح المشكل من الكلام : بسطه وإظهار ما خفي من معناه ". وعرفه آخرون بأنه اسم لما خفي المراد منه باللفظ نفسه؛ لدخوله في أشكاله؛ بحيث لا يدرك ذلك المراد إلا بقرينة تميزُه، وذلك عن طريق البحث والتأمل بعد الطلب.

وأما تعريفه باعتباره علمًا ولقبًا على العلم أو النوع من أنواع علوم الحديث، فكما يلي:

أ. تعريف الطحاوي : يقول الطحاوي : "فإني نظرت في الآثار المروية عنه ε بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبيت فيه والأمانة عليها، وحسن الأ داء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفته والعلم بما فيه من أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليها من مشكلها من استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها".

فاشتمل تعريف الطحاوي على ثلاثة أمور:

١. كونه آثارًا مرويةً عن رسول الله ε.

٢. كون رواة هذه الآثار عدولًا ضابطين.

٣. وجود ما يشعر بالإحالات في هذه الآثار، أي : تلك الأمور المستحيلة عقلًا أو شرعًا، أو عقلًا وشرعًا معًا.

ب. تعريف الحاكم: قال: " هذا النوع من هذه العلوم : معرفة سنن رسول الله ε يعارض مثلها، فليحتج أصحاب المذاهب بأحدهما وهما في الصحة والسقم سيان".

ج. تعريف النووي: قال: "معرفة مختلف الحديث وحكمه. وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما".

د . تعريف ابن حجر: قال: "ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله، فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث".

هـ . تعريف د. نور الدين عتر: قال: "هو ما تعارض مع القواعد، فأوهم معنى باطلًا، أو تعارض مع نص شرعي آخر". وهذا التعريف قريب لولا أنه قصر محل الإشكال على التعارض، بينما قد يكون الإشكال في المعنى نفسه . كما أن التعارض أشمل مما ذكر حيث قد يكون مع ما يتوهمه الشخص من أدلة العقل والحس ونحوها.

و. تعريف السماحي : قال: " الحديث المشكل : هو حديث صحيح، أخرج في الكتب المعتبرة المشهورة، ولكنه عورض بقاطع من عقل أو حس أو علم أو أمر مقرر في الدين، ويمكن تخريجه على وجه التأويل".

وهذا تعريف شامل مستوفٍ، غير أن عليه مأخذين:

الأول: الحشو والاستطراد؛ حيث إن من طبيعة التعاريف أن تكون جامعة مع ما أمكن من الاختصار، وذلك بالاقتصار على الألفاظ الضرورية فيها.

ثانيًا: قصر الإشكال على مجرد التعارض، بينما قد يكون الإشكال في معنى اللفظ نفسه كما تقدم.

ثالثًا: أنه قد يوهم القارئ من الإ طلاق في هذا التعريف أن التعارض في النص ذاته، بينما التعارض إنما هو في الظاهر، وما يتوهمه المستشكل.

ز. تعريف د. أسامة خياط: قال: "مشكل الحديث هو: أحاديث مروية عن رسول الله ε بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معانٍ مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة ". وهذا التعريف كسابقه، وإن استوفى المعنى في الجملة.

إلّا أن عليه مآخذ ثلاثة:

الأول: الاستطراد والحشو في العبارات حيث لم يقتصر على القدر الضروري من الألفاظ، وذلك عند قوله: "أحاديث مروية"، في حين أنه بصدد تعريف مشكل الحديث وهذا دور.

الثاني: قوله: "أحاديث"، مع أن الإشكال قد يكون في حديث معين، وهو أنه لم يذكر معارضة الحديث لنص أو دليل شرعي آخر، وهذا من صميم مشكل الحديث.

تعريف د. محمد طاهر الجوابي: قال: "الحديث المشكل هو: حديث صحيح بذا معارضًا بدليل مقبول وقبل التأويل، أو كان مما لا يعلم تأويله ". وهذا التعريف أقرب إلى التعريف الجامع المانع المستوفي للمعاني المرادة منه لولا قوله فيه: "أو كان مما لا يعلم تأويله"، حيث فيه ما يشير إلى أن معناه غير معلو م، وهذا إنما هو بالنسبة للمستشكل فقط، فهو أمر نسبي، فالراسخون في العلم قد يعلمونه، كما أخبر الله تعالى بذلك.

ومما ينبغي أن يعلم أن غالب من تكلم على هذا النوع سماه مختلف الحديث كما في كتاب ابن الصلاح ومن بعده، ومن سبق ابن الصلاح كالحاكم، فلم يذكر له اسمًا، وأما

الخطيب البغدادي فقال : "باب القول في تعارض الأخبار وما يصح التعارض فيه وما لا يصح".

وقد يتجوزون فيطلقون نفس العبارة على كل من مشكل الحديث، ومختلف الحديث، وقد جاء في كتاب (العين) ما نصه: "أشكل الأمر إذا اختلف. وأمر مشكل شاكل: مشتبه ملتبس".

وكما قال د . نور الدين عتر : فمختلف الحديث، ربما سماه المحدّثون مشكل الحديث، فيكون المراد بالمختلف ما كان التعارض فيه بين حديثين كما أفاده كلام النووي -رحمه الله- أما المشكل فقد يكون من جهة التعارض بين حديثين، وقد يكون بسبب تعارض حديث مع آية، أو مع إجماع، أو مناقضة للعقل أو غير ذلك. فالمختلف صورة من صور المشكل. بل قد يكون الإشكال من غير جهة المعارضة بأن يكون معنى الحديث المشكل في نفسه، فعليه يكون المشكل أعم من التعارض ومن المختلف، كما أن التعارض أعم من المختلف؛ لأن المختلف تعارض بين حديثين، أما التعارض فيشمل غيره من ضروب الاختلاف الأخرى . وكذا المشكل أعم من الناسخ والمنسوخ، كما قال السخاوي : "كل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس ". فهنا وقع تعارض بين نصين، فهذا إشكال، ورفع الإشكال يكون بمعرفة الناسخ من المنسوخ كما يكون بغيره.

ط. تعريف العسعس: انتقد العسعس مصطلح مشكل الحديث ورأى عدم قبوله، وأن التعبير الدقيق أن يقال : استشكال الحديث، ثم عرف علم مشكل الحديث فقال : "مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدنا إليها الكتاب والسنة، والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها".

خلاصة التعريفات: وبناء على ما تقدم من التعريفات السابقة يمكن أن نخلُ ص إلى تعريف جامع مانع، يتوافق مع المعنى اللغوي، ومع ما يشتمل عليه هذا العلم من أنواع عوارض الأدلة المقتضية للالتباس الحاصل فيه. فأحسن ما يقال في تعريفه: أنه ما التبس معناه، أو عورض بدليل آخر.

فائدة: ذكر العسعس أن عبارات العلماء تنوعت في تلقيب هذا العلم، فه و يسمى: اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الحديث، وبيان محامل صحيحها، وعلم تلفيق الحديث؛ لكن الدارج المستعمل منها : مختلف الحديث، ومشكل الحديث.

تعريف مختلف الحديث:

مختلف الحديث لغةً: المختلِف والمختلَف بكسر اللام وفتحها، فعلى الأول يكون اسم فاعل، وعلى الثاني يكون اسم مفعول.

وهو من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف.

أي: في حال اختلاف أُكُلِه. والخاء واللام والفاء تدور معانيها على ثلاثة أصول:

أحدها: خَلَف: وهو أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه.

والثاني: خَلْف: وهو غير قُدَّام.

والثالث: خَلَف: وهو التغير.

وأما في الاصطلاح:

فمن ضبط كلمة مختلف على وزن اسم الفاعل مُختلِف بكسر اللام، عرفه بأنه : الحديث الذي عارضه ظاهر مثله.

ومن ضبطها بفتح اللام مُختلَف أي : وزن اسم مفعول، قال في تعريفه : أَنْ يأْتي حديثان مُتَضادَّان في المعنى ظاهرًا.

وعليه فيكون المراد بالتعريف على الضبط الأول الحديث نفسه . والمراد بالتعريف على الضبط الثاني نفس التضاد والتعارض والاختلاف.

المراجع والمصادر

١. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.
٢. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.
٣. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٤. الزركشي، بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.
٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المدينة المنورة، مكتبة الدار السفلية، ١٤٠٥هـ.
٦. بن منبه، همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه، شرح وتحقيق : رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
٧. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري، الع مدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
٩. أبو شهبه، محمد بن محمد أبو شهبه، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.